



وزارة المالية والاقتصاد الوطني

Ministry of Finance  
and National Economy

# التقرير الاقتصادي الفصلي

لمملكة البحرين

الربع الأول 2022

## نبذة عامة

## انتعاش القطاعات غير النفطية

استمر الأداء الإيجابي لاقتصاد مملكة البحرين خلال الربع الأول من العام 2022 بالنمو مدفوعاً بالقطاعات غير النفطية، عاكساً الجهود الوطنية والخطط والمبادرات الرامية لتعزيز مساعي الاستدامة المالية والاستقرار الاقتصادي والاستثمار في المشاريع الاستراتيجية، تحقيقاً لأهداف خطة التعافي الاقتصادي المنشودة.

ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة<sup>1</sup> عن هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، حققت مملكة البحرين أداءً اقتصادياً إيجابياً خلال الربع الأول من العام 2022، وسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5.5% بالأسعار الثابتة و19.7% بالأسعار الجارية، على أساس سنوي.

◆ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للربع الأول من عام 2022 بنسبة 5.5% على أساس سنوي. حيث سجل القطاع غير النفطي معدل نمو سنوي بلغ 7.8% بالأسعار الثابتة، حققت معظم الأنشطة غير النفطية نمواً ملحوظاً مقارنة بالعام الماضي، في حين تباطأ نمو القطاع النفطي مسجلاً تراجعاً بنسبة 4.7% على أساس سنوي، وذلك نتيجة لانخفاض كميات النفط المنتجة بسبب أعمال الصيانة في كل من حقل أبو سعفة وحقل البحرين.

◆ شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نمواً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2022، مسجلاً نمواً بنحو 19.7% مقارنة بالربع ذاته من العام 2021، وأظهرت النتائج الأولية نمو القطاع النفطي بنسبة 42.2% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط عالمياً، كما حقق القطاع غير النفطي نمواً بنسبة 16.2% مدعوماً بنمو قطاعي الصناعات التحويلية بنسبة 55.4% والفنادق والمطاعم بنسبة 35.2%، على أساس سنوي.

◆ خفض البنك الدولي توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي لعام 2022 إلى 2.9% بعد أن كانت 4.1% وفقاً للتقرير الصادر في شهر يناير 2022، إلا أن تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية الصادر عن البنك الدولي كشف عن تحسن توقعاته حول النمو الاقتصادي لمملكة البحرين من 3.2% إلى 3.5% في العام 2022 ومن 2.9% إلى 3.1% في العام 2023، مشيراً إلى أن خطة التعافي وضعت اقتصاد المملكة في الاتجاه الصحيح.

## المحتويات

## 2 نبذة عامة

## 4 العوامل الخارجية

## 7 اقتصاد مملكة البحرين

<sup>1</sup> جميع النسب المشار إليها تستند على بيانات أولية

## التوقعات الاقتصادية لمملكة البحرين

2023 توقعات	2022 توقعات	2021 أولية	2020	
%2.5	%4.1	%2.2	%4.9-	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
%2.9	%5.0	%2.8	%6.0-	القطاع غير النفطي
%0.3	%0.3	%0.3-	%0.1-	القطاع النفطي
%1.9	%14.8	%11.9	%10.2-	نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
%2.5	%3.2	%0.6-	%2.3-	التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك
%11.0	%16.5	%6.7	%9.3-	الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
89.0	105.2	70.9	41.7	خام النفط (دولار أمريكي للبرميل)

المصدر: تقديرات وزارة المالية والاقتصاد الوطني

## المحتويات

2 نبذة عامة

4 العوامل  
الخارجية7 اقتصاد  
مملكة  
البحرين

## العوامل الخارجية

## الاقتصاد العالمي

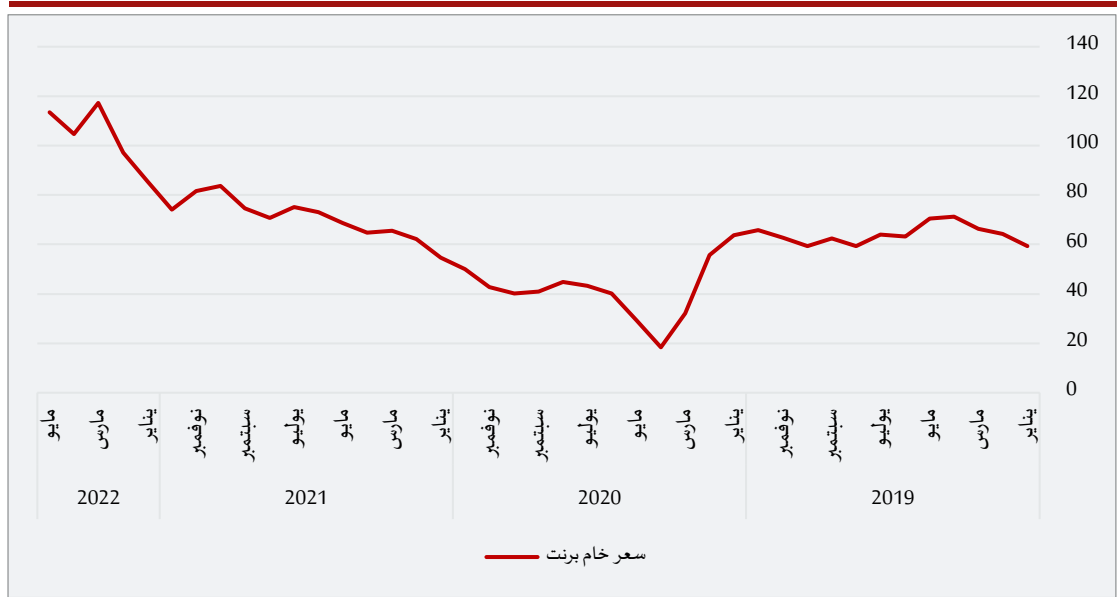
لم يصل الاقتصاد العالمي بعد إلى مرحلة التعافي التام من بعد جائحة كورونا (كوفيد-19)، ودفعت عدة عوامل النمو العالمي نحو التباطؤ. ووفقاً لتقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن صندوق النقد الدولي في شهر أبريل 2022، من المتوقع أن يتباطأ النمو العالمي من 6.1% في عام 2021 إلى 3.6% في عامي 2022 و2023. ويمثل ذلك تراجعاً قدره 0.8 و0.2 نقطة مئوية لعامي 2022 و2023 مقارنة بتوقعات يناير 2022. وفيما بعد عام 2023، تشير التنبؤات إلى تراجع النمو العالمي إلى حوالي 3.3% على المدى المتوسط. ووفقاً للتقرير وصلت معدلات التضخم المتوقعة لعام 2022 إلى 5.7% في الاقتصادات المتقدمة و8.7% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية متجاوزة بذلك توقعات يناير 2022 بمقدار 1.8 نقطة مئوية و2.8 نقطة مئوية على التوالي، وذلك في ضوء ارتفاع أسعار السلع الأولية واتساع دائرة الضغوط السعرية نتيجة للنزاع بين روسيا وأوكرانيا.

كما أثر النزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا بشكل كبير على تفاقم أزمة الغذاء والطاقة المستمرتين منذ عام 2021، واللذان سببتا تصاعداً لمعدلات التضخم بشكل كبير في جميع الدول باستثناء بعض الدول المصدرة للمواد الخام أو المواد النفطية، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية سجلت معدل تضخم وصل إلى 8.6%، وفي منطقة اليورو يصل معدل التضخم إلى 8.1%، وهي معدلات غير مسبوقه على مدار العقود الأربعة الماضية.

وأدت عمليات الإغلاق الصارمة التي فرضتها الصين تطبيقاً لسياسة "صفر كوفيد" للحد من تزايد إصابات جائحة كورونا (كوفيد-19) إلى تفاقم مشاكل سلاسل التوريد وازدياد الضغط على الاقتصاد بشكل كبير في شهري مارس وأبريل 2022، وركود القطاع العقاري، وكذلك تلاشي الطلب على الصادرات. كما أن هناك مخاوف من أن النمو الاقتصادي في الصين هذا العام قد لا يصل إلى مستوى التوقعات، ومن المحتمل أن يتراجع على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2022. وقد أدى ذلك إلى اتخاذ السلطات لسياسات تحفيزية، فقد خفض بنك الصين الشعبي سعر الفائدة القياسي للقروض لمدة خمس سنوات أو أكثر إلى 4.45% من 4.6%، وكان البنك قد خفض سعر الفائدة 0.1 نقطة مئوية في أوائل عام 2020.

ومن جانب آخر، خفضت وكالة الطاقة الدولية توقعاتها للطلب العالمي على النفط في العام 2022 بعد أن أعادت الصين فرض الإغلاق لاحتواء انتشار جائحة كورونا (كوفيد-19). وتوقعت الوكالة تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثاني من العام الجاري، بنسبة 56.8%، ليصل إلى 1.9 مليون برميل يومياً مقابل 4.4 مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من 2022، ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، سيتوسع استهلاك النفط العالمي بمقدار 1.8 مليون برميل يومياً إلى 99.4 مليون برميل يومياً في المتوسط هذا العام. وتوقعت وكالة الطاقة أن تؤدي الزيادة التدريجية لإنتاج تحالف أوبك+ بالإضافة إلى تباطؤ نمو الطلب، إلى تفادي عجز حاد في إمدادات النفط نتيجة تعطل الإمدادات القادمة من روسيا.

## أسعار النفط الخام - برنت (دولار أمريكي للبرميل)



المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

## اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي

كشفت الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 9.9% في الربع الأول من عام 2022 مقارنةً بالربع المماثل من عام 2021، وبالمقارنة مع الربع الرابع من عام 2021 فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي المعدل موسميًا نمواً بلغ 2.6% ويعود هذا النمو الاقتصادي بالأساس إلى الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية والذي بلغ 20.3% على أساس سنوي، و2.9% على أساس ربعي، كما بلغ النمو في الأنشطة غير النفطية 3.7% على أساس سنوي، و0.9% على أساس ربعي، وسجلت الأنشطة الحكومية نمواً بنسبة 2.4% على أساس سنوي فيما شهدت انخفاضاً قدره 0.9% على أساس ربعي.

وتوقع مصرف الإمارات المركزي نمو اقتصاد الإمارات بنسبة 5.4% خلال العام 2022، ووفقاً للتقرير السنوي لعام 2021 نما الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 3.8% في العام 2021، مدعوماً بنمو القطاع غير النفطي بنسبة 5.3%.

ووفقاً لتقرير الآفاق الاقتصادية لدولة قطر والصادر عن جهاز التخطيط والإحصاء، والذي يفترض ثلاثة سيناريوهات للنمو تتأرجح بين السيناريو الأساسي والسيناريو الوسط والسيناريو المتفائل وذلك بناءً على افتراض مدى تعافي الاقتصاد من تخفيف تدابير احتواء جائحة كورونا (كوفيد-19)، ومدى استجابة الأنشطة الاقتصادية لتدابير تحسين بيئة الأعمال ورفع كفاءة استخدام الموارد وزيادة الإنتاجية. ويتوقع السيناريو المتفائل أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.9%، مدعوماً بالنمو المتوقع للقطاع غير النفطي بنسبة 4.7%، فيما من المتوقع أن يظل مستوى أداء القطاع النفطي مستقرًا.

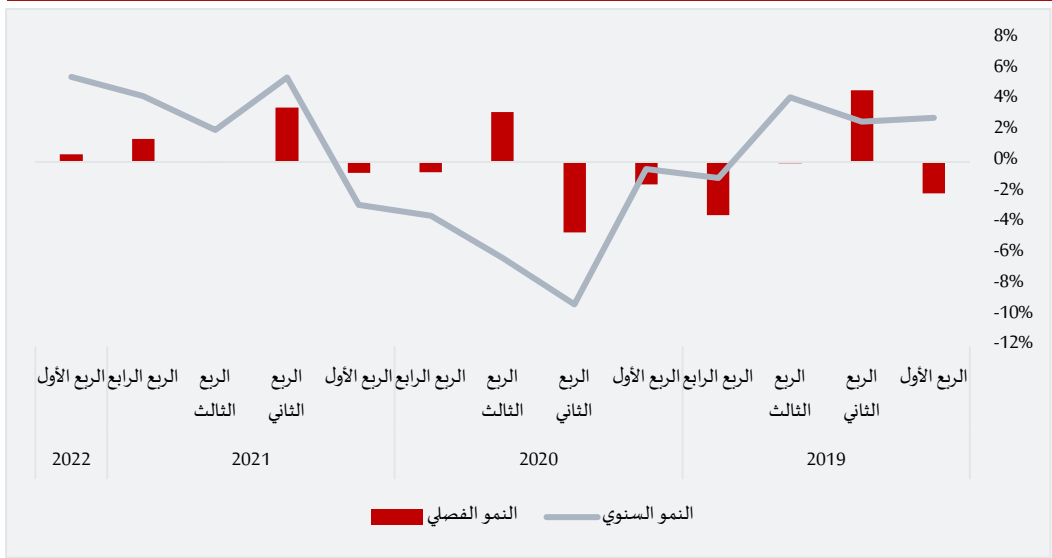
## اقتصاد مملكة البحرين

## النمو الاقتصادي

أصدرت هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية نتائج الحسابات القومية الأولية للربع الأول من العام 2022، وبناءً عليه سجلت مملكة البحرين نمواً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2022 بنسبة 5.5% بالأسعار الثابتة، و19.7% بالأسعار الجارية، على أساس سنوي.

وحقق القطاع غير النفطي في الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2022 نمواً بنسبة 7.8% بالأسعار الثابتة، فيما بلغت نسبة نموه بالأسعار الجارية 16.2% مقارنة بالربع الأول من العام 2021. وشهد القطاع النفطي تراجعاً في نموه بالأسعار الثابتة بنسبة 4.7%، فيما سجل نمواً بالأسعار الجارية بلغ 42.2% على أساس سنوي.

## نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

## المحتويات

2 نبذة عامة

4 العوامل الخارجية

7 اقتصاد مملكة البحرين

## القطاع غير النفطي

أظهرت بيانات المؤشرات الاقتصادية الحيوية تحسن أداء القطاع غير النفطي بنسبة 7.8% خلال الربع الأول من العام 2022، على أساس سنوي، وبلغت نسبة النمو بالأسعار الجارية 16.2% مقارنة بالربع ذاته من العام 2021.

وحقق قطاع الفنادق والمطاعم نسبة النمو الأعلى على مستوى القطاعات غير النفطية، بتسجيله نمواً سنوياً بنسبة 26.6% بالأسعار الثابتة. ووفقاً لنتائج المسح السياحي الذي يجري بالتعاون بين هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية وهيئة البحرين للسياحة والمعارض، فقد ارتفعت أعداد الزوار الوافدين لأغراض سياحية لتصل إلى 1.7 مليون زائر بزيادة قدرها 984% مقارنة بالربع الأول من العام 2021، وبلغ العدد الإجمالي للمسافرين القادمين لمملكة البحرين 1.9 مليون مسافر بزيادة قدرها 670% خلال الربع الأول 2022 على أساس سنوي. كما ارتفع متوسط الإنفاق اليومي للزائر بنسبة 4% ليصل إلى 78 دينار، وارتفع كذلك متوسط مدة الإقامة للسائح بنسبة 2%.

سجل قطاع الاتصالات والمواصلات أداءً جيداً خلال الربع الأول من 2022 مسجلاً نمواً ملحوظاً بنسبة 15.8% على أساس سنوي. وأما قطاع الخدمات الحكومية فقد بلغت نسبة نموه السنوية بنهاية الربع الأول من العام 2022 حوالي 6.2% بالأسعار الثابتة.

وبالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية، فقد حقق نمواً بالأسعار الثابتة بنسبة 5.3% على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2022، وحققت بعض الشركات الصناعية الكبرى نمواً مطرداً في كميات إنتاجها، إذ ارتفع إنتاج شركة غاز البحرين الوطنية بنسبة 19.7%، ومصفاة شركة نفط البحرين (بابكو) بنسبة 17.0%، وشركة المنيوم البحرين (ألبا) بنسبة 2.4%.

شهد قطاع الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال نمواً حقيقياً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2022 بلغ 4.7% على أساس سنوي، مدعوماً بارتفاع أعداد المعاملات العقارية المسجلة لدى جهاز المساحة والتسجيل العقاري والتي نمت بنسبة 9.1% خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع الأول من العام 2021، بالإضافة إلى ارتفاع حجم التداول العقاري بنسبة 29.4% للفترة ذاتها.

وحقق قطاع المشروعات المالية نمواً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام 2022، وهو أكبر القطاعات غير النفطية مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، مسجلاً نمواً بنسبة 3.1% بالأسعار الثابتة على أساس سنوي. وكشفت البيانات الخاصة بالنشرة الإحصائية الشهرية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي نمو عرض النقد بمفهومه الواسع (ن3) بنسبة 5.9% خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع ذاته من العام 2021، ونمو إجمالي القروض والتسهيلات من مصارف قطاع التجزئة بنسبة 4.9%، كما نمت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي بنسبة 3.6%.

وسجل قطاع البناء والتشييد نمواً بالأسعار الثابتة بلغ 3.0% خلال الربع الأول لعام 2022 على أساس سنوي، مدعوماً بزيادة المساحات الإجمالية للتراخيص الصادرة بنسبة 34.2% وكذلك ارتفاع أعداد تراخيص البناء الصادرة بنسبة 17.5%.

وبلغت نسبة نمو قطاع التجارة خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنة بالربع ذاته من العام 2021 حوالي



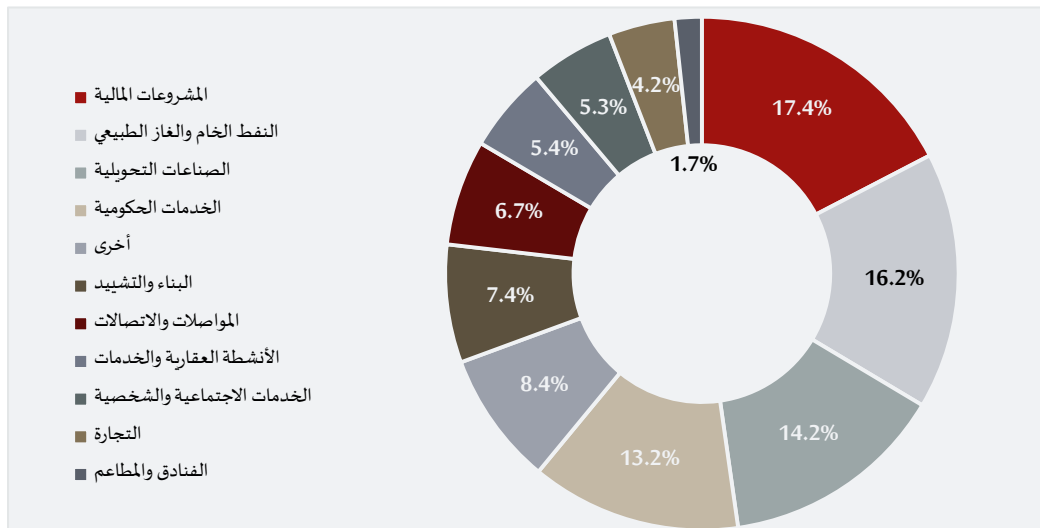
1.6% بالأسعار الثابتة، عاكساً الارتفاع الحاصل في أعداد السجلات التجارية الجديدة للشركات بنسبة 35.3% خلال الربع الأول لعام 2022. كما ارتفعت قيمة عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية بنسبة 30.5%.

### معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة على أساس سنوي حسب القطاع

السنة	2021					النشاط الاقتصادي
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	السنوي	
النفط الخام والغاز الطبيعي	2.1%	-2.3%	-4.6%	4.7%	-0.3%	-4.7%
الصناعات التحويلية	-1.9%	2.3%	-0.3%	1.8%	0.5%	5.3%
الكهرباء والماء	-4.9%	2.8%	4.4%	9.6%	3.0%	12.3%
البناء والتشييد	-0.9%	0.2%	0.7%	3.1%	0.8%	3.0%
التجارة	-6.2%	4.2%	4.5%	2.9%	1.2%	1.6%
الفنادق والمطاعم	-20.4%	45.2%	-5.6%	31.7%	7.6%	26.6%
المواصلات والاتصالات	-26.8%	36.0%	25.8%	11.5%	6.4%	15.8%
الخدمات الاجتماعية والشخصية	-13.3%	3.2%	4.0%	2.9%	-1.3%	-1.9%
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	-1.0%	4.7%	4.7%	4.8%	3.3%	4.7%
المشروعات المالية	10.7%	12.4%	-2.7%	5.2%	6.0%	3.1%
الخدمات الحكومية	1.8%	1.2%	1.9%	3.1%	2.0%	6.2%
أخرى	-16.3%	14.3%	31.8%	-3.8%	3.5%	46.7%
<b>الناتج المحلي الإجمالي</b>	<b>-2.8%</b>	<b>5.5%</b>	<b>2.1%</b>	<b>4.3%</b>	<b>2.2%</b>	<b>5.5%</b>
<b>الناتج المحلي غير النفطي</b>	<b>-3.8%</b>	<b>7.4%</b>	<b>3.8%</b>	<b>4.2%</b>	<b>2.8%</b>	<b>7.8%</b>

أما بالنسبة لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الأول من العام 2022، فتخطت مساهمة قطاع المشروعات المالية نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لتشكّل 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي في حين شكّلت مساهمة القطاع النفطي حوالي 16.2%، وجاء قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الثانية بالنسبة لمساهمته في القطاعات غير النفطية بحوالي 14.2%، يليه قطاع الخدمات الحكومية بحوالي 13.2%.

### مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الربع الأول 2022



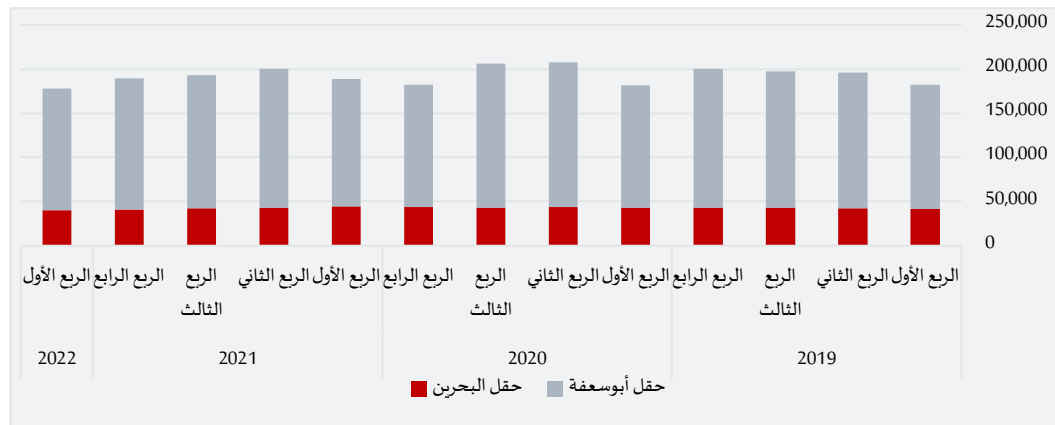
## القطاع النفطي

شهد الناتج المحلي الإجمالي للقطاع النفطي تراجعاً بنسبة 4.7% بالأسعار الثابتة خلال الربع الأول من العام 2022 على أساس سنوي، نتيجةً لانخفاض كميات النفط الخام المنتجة في حقل أبو سعفة وحقل البحرين والتي شهدت تراجعاً بنسبة 5.7% بسبب أعمال الصيانة المؤقتة. وحقق القطاع النفطي نمواً ملحوظاً بالأسعار الجارية بنحو 42.2% مدعوماً بانتعاش أسعار النفط الخام عالمياً، والتي بلغ متوسطها 97.93 دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2022، بعد أن بلغ متوسط سعر النفط لخام برنت حوالي 60.73 دولار أمريكي في الربع الأول من عام 2021.

بلغ متوسط إنتاج النفط من حقل أبو سعفة حوالي 137,625 برميل يومياً، منخفضاً بنسبة 4.6% على أساس سنوي، وبنسبة 9.2% على أساس فصلي، في حين سجل المتوسط اليومي لإنتاج النفط من حقل البحرين البري تراجعاً سنوياً بنسبة 9.2%، وتراجعاً في النمو الفصلي بحوالي 4.5%، ليصل إلى حوالي 40,130 برميل يومياً. وبلغ إنتاج الغاز الطبيعي والغاز المصاحب في الربع الأول من العام 2022 حوالي 210,657 مليون قدم مكعب، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.3% خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، بينما سجل انخفاضاً بنسبة 6.8% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021. فيما تم إعادة حقن حوالي 36.9% من إجمالي الغاز المنتج في القطاع النفطي.

وفيما يخص أهم المشاريع الاستراتيجية للقطاع النفطي، فبلغت نسبة الإنجاز بمشروع تحديث مصفاة نفط البحرين (بابكو) حوالي 82.8% حتى نهاية شهر أبريل 2022، ومن المؤمل أن يعمل المشروع على زيادة قدرة المصفاة الإنتاجية إلى 380 ألف برميل يومياً من نحو 267 ألف برميل يومياً حالياً، فضلاً عن زيادة كفاءتها وربحيتها من خلال زيادة العائد من المنتجات عالية القيمة وتحسين الأثر البيئي للمنشأة، ومن المتوقع تعزيز عائد المنتجات بشكل كبير مع زيادة إنتاج الديزل عالي القيمة ووقود الطائرات إلى الضعف تقريباً بعد انتهاء تنفيذ مشروع التحديث.

## متوسط إنتاج النفط (برميل يومياً)



المصدر: وزارة النفط والبيئة

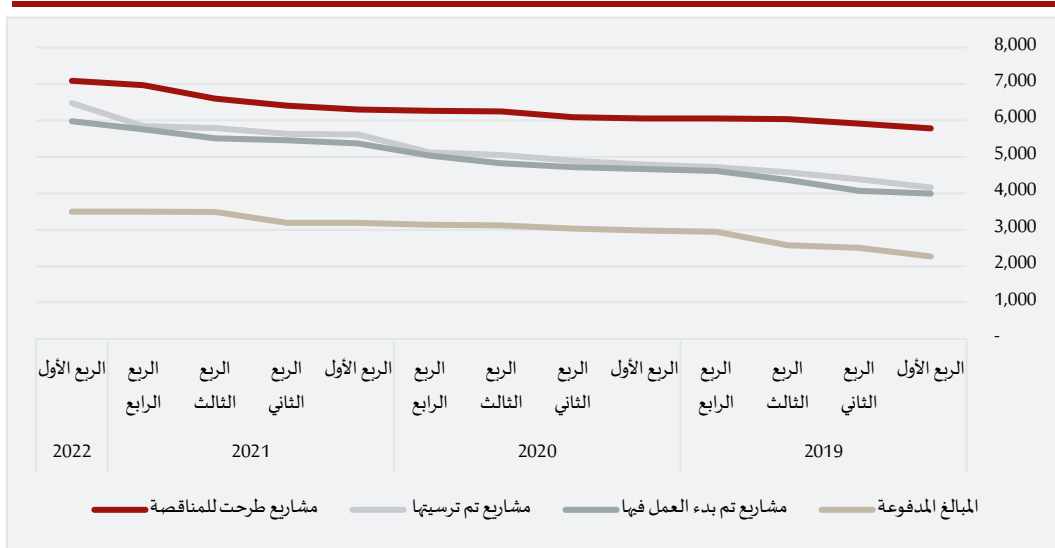
## المشاريع التنموية

تسهم مشاريع البنية التحتية في خلق البيئة الداعمة للتنمية الاقتصادية وتشجيع الاستثمار. ويلعب برنامج التنمية الخليجي والمقدر بقيمة 7.5 مليار دولار أمريكي بدعم من دول مجلس التعاون الخليجي الشقيقة (المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت) دوراً كبيراً في تمويل وإنجاز العديد من المشاريع الحيوية في مختلف القطاعات.

وشهدت المشاريع التنموية الكبرى الممولة من قبل برنامج التنمية الخليجي تقدماً خلال الربع الأول من العام 2022 مع ترسية مشاريع بقيمة 0.2 مليار دولار أمريكي ليصبح إجمالي قيمة المشاريع التي تمت ترسيبها حوالي 6.01 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3.0% عما كانت عليه في نهاية الربع الرابع من عام 2021.

وتم خلال الربع الأول لعام 2022 ترسية عقود لمشاريع شبكات نقل المياه للمشاريع الإسكانية في المحافظة الجنوبية ومدينة شرق الحد ومدينة سلمان، وعقد مشروع إنشاء محطات نقل الكهرباء والماء لمشروع الرملي الإسكاني، وعقد تطوير البنية التحتية لمشروع الإسكان في قلالي ووادي السيل، وعقد مشروع بناء 520 شقة سكنية في مدينة شرق الحد.

## تطورات صندوق التنمية الخليجي (مليون دولار أمريكي، قيمة تراكمية)



المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني

ومن أبرز المستجدات على صعيد المشاريع التنموية الأخرى:

◆ تسلمت وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني عطاءات لتقديم الخدمات الاستشارية لتصميم مشروع المدينة الرياضية بالصخير، والذي يتضمن أكبر ملعب رياضي في مملكة البحرين ومجمع رياضي متعدد المرافق وذلك ضمن المرحلة الأولى (A1)، وتتضمن الانتهاء من التصميم التفصيلية وتطوير البنية التحتية. إذ يعتبر مشروع المدينة الرياضية من المشاريع الاستراتيجية ضمن خطة المشاريع التنموية الكبرى بقيمة تفوق 30 مليار دولار أمريكي.

◆ كما تسلمت وزارة الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني عطاءات استشارية لتقديم خدمات هندسية لدراسة الجدوى لطريق البحرين الشمالي الرابط الذي سيرتبط بجسر الملك حمد. من المتوقع أن يكون بطول

15 كم مكون من 6 إلى 8 ممرات، ويحتمل أن يتماشى مع نظام السكك الحديدية الخفيفة. سيتم تطوير الطريق كمشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص ومن المتوقع أن يقود استثمارات جديدة على طول الشاطئ الشمالي للجزيرة الرئيسية.

◆ وقّعت شركة ألمنيوم البحرين (ألبا) مذكرة تفاهم مع شركة ميتسوبيشي اليابانية للصناعات الثقيلة في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا المحدودة التابعة لمجموعة ميتسوبيشي للصناعات الثقيلة، وتهدف المذكرة إلى التعاون في مجال خفض البصمة الكربونية بشركة ألبا، عبر إجراء دراسة جدوى بخصوص استخدام التقنية لاستخلاص ثاني أكسيد الكربون بهدف خفض الانبعاثات في مصهر ألبا وإزالة الكربون من عملياتها.

◆ وافقت اللجنة العليا للتخطيط العمراني على المخطط الرئيسي لمشروع بلاج الجزائر، حيث تقوم شركة إدامة بتطوير المخطط الرئيسي الذي تبلغ مساحته 1.3 مليون متر مربع. ويشمل المخطط العام الرئيسي إنشاء عدد من الفنادق الفاخرة والمرافق الترفيهية ومنافذ للمطاعم الراقية، إلى جانب مجموعة من المرافق السكنية والتجارية رفيعة المستوى. ويتضمن المشروع شاطئ بحري بطول 3 كيلومترات.

◆ تم وضع حجر أساس مركز الشحن الجوي في مطار البحرين الدولي، ومن المؤمل أن يعمل مشروع قرية الشحن الجوي على مضاعفة قدرة مطار البحرين الدولي واستيعاب تدفقات أكبر وأحجام أضخم من الشحنات، وفقاً لأعلى المعايير العالمية بفضل أحدث التقنيات والخدمات عبر زيادة سرعة إجراءات الربط بين مطار البحرين الدولي وميناء خليفة بن سلمان، فضلاً عن زيادة سرعة إنجاز إجراءات المنفذ البري لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة تلبيةً لمتطلبات النمو في مجال الشحن الجوي والتجارة الإلكترونية. وسيساهم المشروع في رفد نمو قطاع الخدمات اللوجستية عبر زيادة تنافسيته إقليمياً وتعزيز قدرته على جذب الاستثمارات وتكامله مع مسارات النمو الاقتصادي.

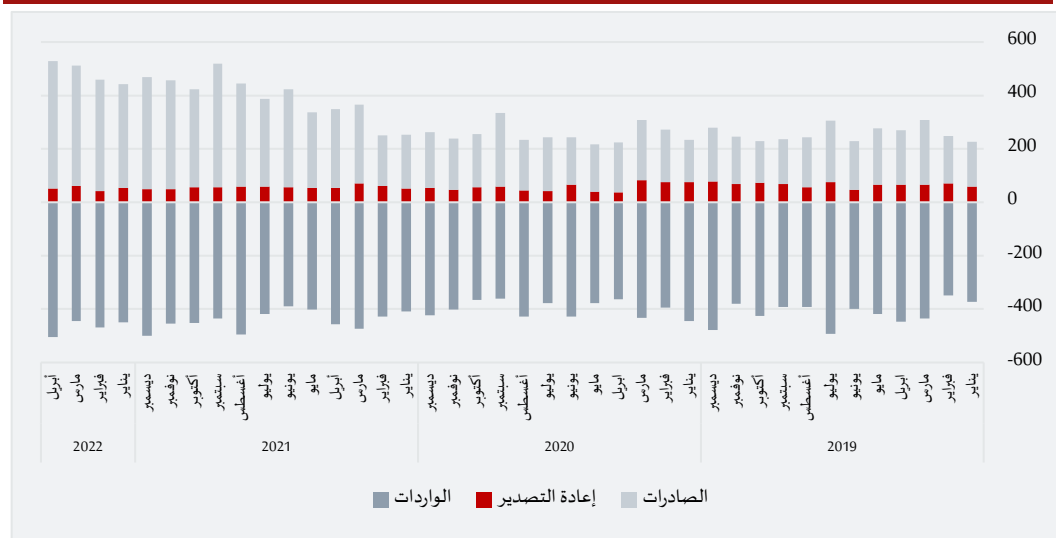
◆ تم إنشاء المركز الوطني للاستزراع السمكي في رأس حيان، ليكون مركزاً للبحوث البحرية ومتطلبات الاستزراع السمكي، وتم تدشين مبادرة من وكالة الزراعة والثروة السمكية في مارس 2022 بإطلاق 100 ألف سمكة مستزرعة محلياً بواسطة خبراء وطنية في المركز، كما تم رفع إنتاج اصبيعات الهامور لأول مرة إلى 20 ألف إصبعية مقارنة بمعدلات الإنتاج في الأعوام السابقة التي كان الإنتاج فيها لا يتجاوز 1500 إصبعية.

## التبادل التجاري

بناءً على نموذج محاكاة اقتصادية عالمية، توقعت الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية انخفاض معدل النمو المتوقع للتجارة العالمية في 2022 من 4.7% في شهر أكتوبر إلى ما بين 2.4% و3% وذلك بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا والتي كان لها تداعيات سلبية على الاقتصاد العالمي. إلا أن أداء التجارة الخارجية في مملكة البحرين شهد تحسناً بتسجيل الميزان التجاري للسلع غير النفطية تحسناً واضحاً على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2022، إذ انخفضت الفجوة التجارية بشكل ملحوظ بنسبة 111.5% من عجز بقيمة 442.2 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2021 إلى فائض بقيمة 50.8 مليون دينار بحريني في الربع الأول من العام 2022. وحقق الميزان التجاري فائضاً خلال شهر مارس 2022 بلغ 67.6 مليون دينار بحريني مقارنة بعجز بلغ 108.3 مليون دينار بحريني في شهر مارس 2021.











وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات غير النفطية خلال الربع الأول من العام 2022 حوالي 1.41 مليار دينار بحريني، مسجلة زيادة بنسبة 62.6% على أساس سنوي، وحققت الصادرات وطنية المنشأ نمواً ملحوظاً على أساس سنوي بنسبة 83.4% لتصل إلى 1.25 مليار دينار بحريني. ومن جهة أخرى، بلغ إجمالي قيمة الواردات التجارية غير النفطية حوالي 1.36 مليار دينار بحريني، بما يمثل نمو قدره 3.9% على أساس سنوي.

## التجارة غير النفطية (مليون دينار بحريني)



المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية (البيانات الأساسية من شؤون الجمارك)

وفيما يلي أهم الشركاء التجاريين لمملكة البحرين خلال الربع الأول 2022:

الواردات		الصادرات	
النسبة من إجمالي الواردات	الدولة	النسبة من إجمالي الصادرات	الدولة
15.7%	جمهورية الصين الشعبية 	17.3%	المملكة العربية السعودية 
9.5%	البرازيل 	16.5%	الولايات المتحدة الأمريكية 
8.7%	أستراليا 	7.4%	إيطاليا 
8.1%	الإمارات العربية المتحدة 	7.3%	هولندا 
6.4%	جمهورية الهند 	7.0%	الإمارات العربية المتحدة 

### ميزان المدفوعات

وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، شهد الحساب الجاري تطوراً ملحوظاً خلال الربع الأول من العام 2022، فقد تحسن الحساب الجاري بنسبة 613% على أساس سنوي بعد أن سجل فائضاً بقيمة 0.56 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2022 مقارنةً بعجز بقيمة 0.11 مليار دينار بحريني في الربع المماثل من العام الماضي. يعزو ذلك إلى نمو الصادرات الإجمالية بنسبة 66.3% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 2.79 مليار دينار بحريني، حيث بلغت قيمة الصادرات النفطية 1.37 مليار دينار بحريني وقيمة الصادرات غير النفطية 1.41 مليار دينار بحريني، بزيادة وقدرها 70.3% و62.6%، على التوالي. من جهة أخرى، ارتفعت قيمة الواردات النفطية بنسبة 107.6% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 0.75 مليار دينار بحريني، وبلغت قيمة الواردات غير النفطية 1.23 مليار دينار بحريني، بزيادة وقدرها 3.9%. وفيما يخص تحويلات العاملين للخارج، فقد ارتفعت بنسبة 12.4% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 0.24 مليار دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2022، بينما انخفضت بنسبة 1.2% على أساس فصلي.

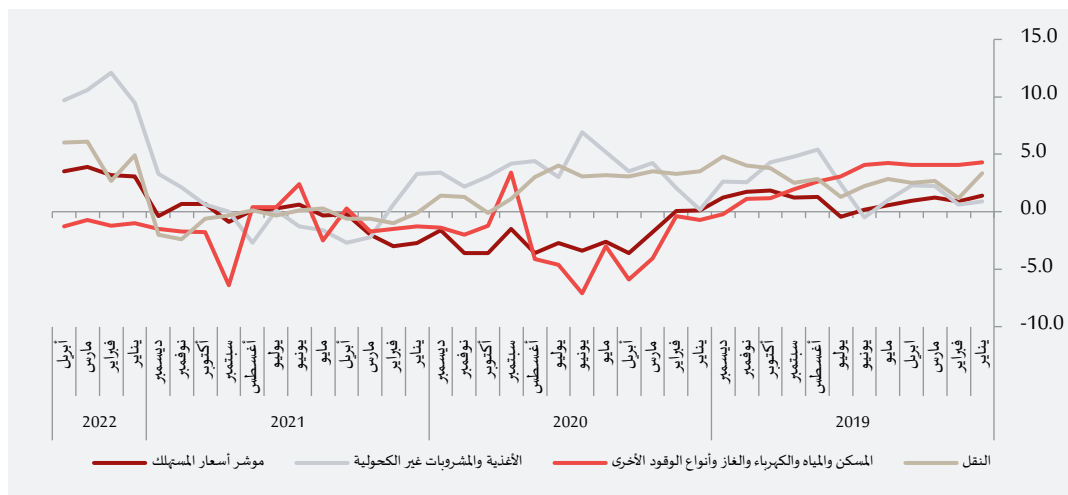
## معدلات التضخم

تماشياً مع الاتجاه الإقليمي والعالمي، ونتيجة للتحديات التي تواجه سلاسل الإمداد الدولية، وارتفاع أسعار السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، شهدت مملكة البحرين زيادة في الضغوط التضخمية خلال الأشهر الأولى من عام 2022. إذا ما تمت مقارنتها بمعدلات العام 2021 والتي تراجعت بشكل معتدل. ففي شهر يناير 2022 ارتفع مؤشر أسعار المستهلك العام بنسبة 3.1% وواصل ارتفاعه إلى 3.9% في شهر مارس 2022، مسجلاً زيادة بنسبة 3.4% خلال الربع الأول من العام 2022 ككل، على أساس سنوي.

وتعتبر أسعار مجموعة "المطاعم والفنادق" الأعلى تضخماً خلال الربع الأول من هذا العام مقارنة بالربع ذاته من العام 2021 والتي بلغت 12.9%. وذلك لانتعاش وزيادة الطلب على "الخدمات الفندقية" وجاءت في المرتبة الثانية من حيث ارتفاع الأسعار مجموعة "الغذاء والمشروبات غير الكحولية" بنسبة 10.7% على أساس سنوي، ويعود ذلك لارتفاع الطلب على المواد الغذائية الأساسية لا سيما الأسماك والمأكولات البحرية التي ارتفعت بنسبة 25.4%، فيما ارتفعت أسعار الزيوت بنسبة 23.8%. وسجلت مجموعة "النقل" ضغوطاً تضخمية بلغت 4.6%، بسبب ارتفاع تكاليف شراء المركبات. وسجلت مجموعة "الاتصالات" ارتفاعاً بنسبة 3.8%، فيما سجلت مجموعة "الأثاث والأجهزة المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية للمنازل" ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.8%.

وفي المقابل، انخفضت أسعار مجموعة "الإيجار، والماء والكهرباء والغاز وأسعار الوقود الأخرى" بنسبة 1%، كما سجلت مجموعة "الثقافة والترفيه" كذلك تراجعاً بنسبة 1%.

## تضخم أسعار المستهلك على أساس سنوي (%)

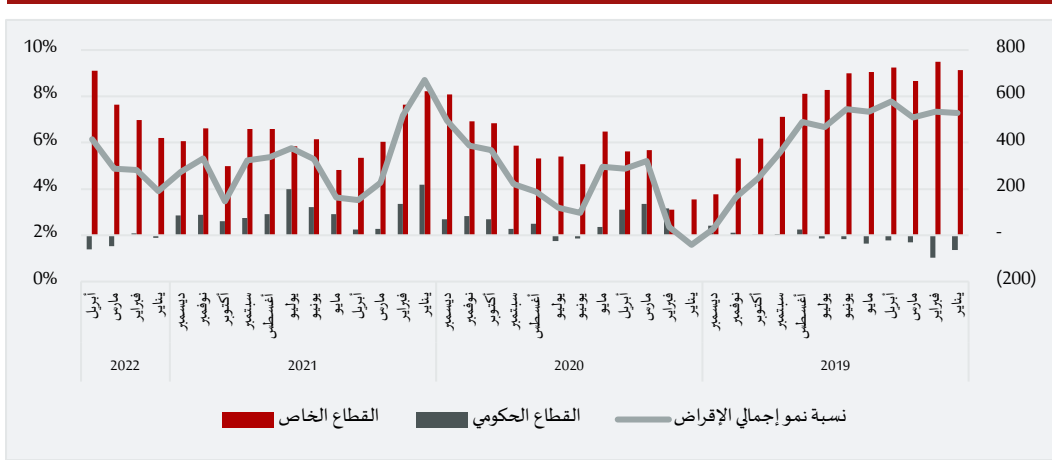


المصدر: هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية

## معدلات الإقراض والودائع

استناداً إلى البيانات الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، بلغ إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل مصارف قطاع التجزئة حوالي 11.1 مليار دينار بحريني في الربع الأول من عام 2022، مسجلةً نمو قدره 4.9% على أساس سنوي وبنسبة 1.5% على أساس فصلي. وشهد إجمالي قيمة القروض المقدمة لقطاع الأعمال تراجعاً بنسبة 3.3% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2021 مشكلاً 46.2% من إجمالي القروض. أما بالنسبة لقيمة القروض المقدمة للأفراد، فقد بلغت 5.5 مليار دينار بحريني أي ما يعادل 50% من إجمالي القروض، بنمو سنوي ملحوظ وقدره 15.4%.

### النمو السنوي في الائتمان الصادر عن مصارف قطاع التجزئة (مليون دينار بحريني)

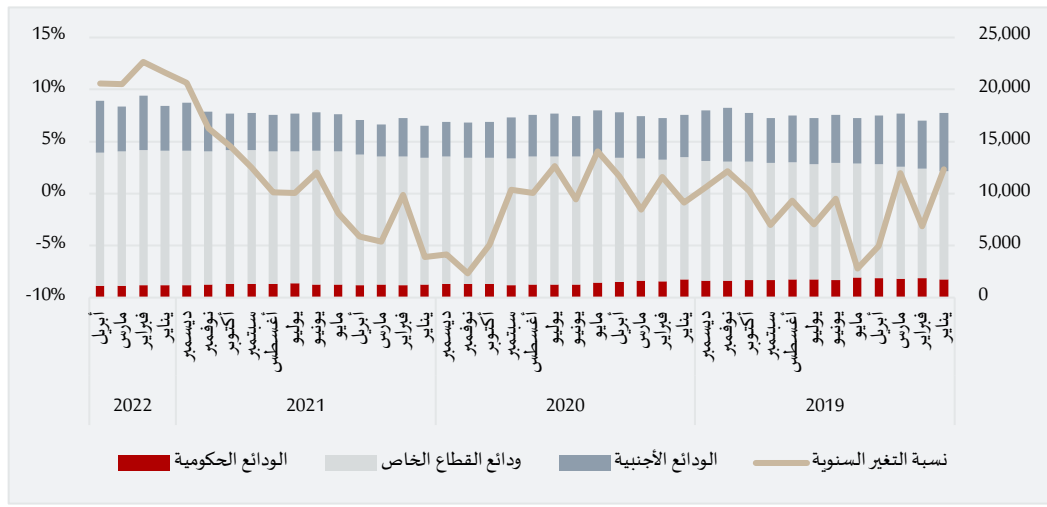


المصدر: مصرف البحرين المركزي

ومن ناحية أخرى، شهدت الودائع المصرفية لغير البنوك تحسناً ملحوظاً في أداؤها حيث سجلت نمواً بنسبة 10.5% على أساس سنوي لتصل قيمتها إلى 18.37 مليار دينار بحريني، نتيجة لارتفاع الودائع من غير المصارف بالعملة الأجنبية بنسبة 25.3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، فيما حققت الودائع بالعملة المحلية (الدينار البحريني) نمواً سنوياً بنسبة 2.9%.



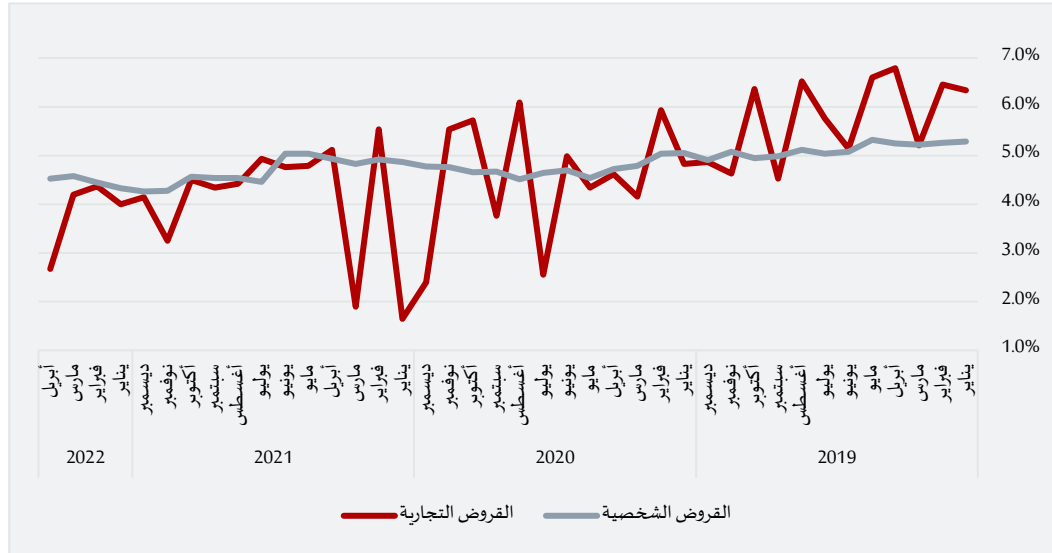
## الودائع لغير البنوك (مليون دينار بحريني)



المصدر: مصرف البحرين المركزي

استقر متوسط معدل سعر الفائدة على القروض التجارية عند 4.2% في شهر مارس 2022، بارتفاع وقدره 122.2% مقارنةً بالسنة الماضية، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة للقروض الشخصية -باستثناء بطاقات الائتمان- بنسبة 5.2% على أساس سنوي ليصل إلى 4.6% في مارس 2022.

## متوسط سعر الفائدة للتسهيلات الائتمانية (بنوك التجزئة التقليدية)

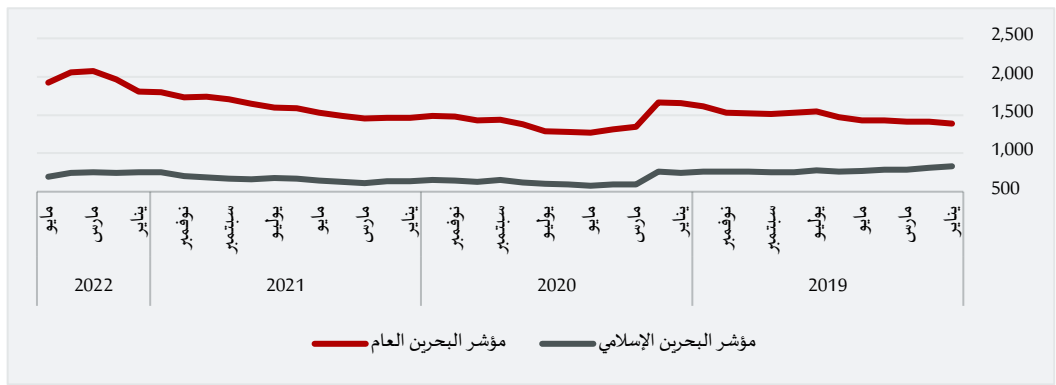


المصدر: مصرف البحرين المركزي

## بورصة البحرين

واصلت بورصة البحرين أداؤها القوي منذ نهاية عام 2021، حيث أقفل مؤشر البحرين العام بنهاية الربع الأول من عام 2022 عند مستوى 2,073.54 نقطة، مرتفعاً بنسبة 42.2% مقارنةً بالربع الأول من عام 2021. في حين بلغت القيمة السوقية حوالي 12.5 مليار دينار بحريني مقارنةً بـ 9.1 مليار دينار بحريني في الربع الأول من عام 2021 مسجلة زيادة سنوية بنسبة 37.5%

## مؤشر البحرين العام ومؤشر البحرين الإسلامي



المصدر: بورصة البحرين

أعلن مصرف البحرين المركزي بأنه تمت تغطية الإصدار رقم 27 من سندات التنمية الحكومية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي نيابة عن حكومة مملكة البحرين، وتبلغ قيمة الإصدار 200 مليون دينار بحريني لفترة استحقاق مدتها سنتين تبدأ في 14 أكتوبر 2021 إلى 14 أكتوبر 2023. ويبلغ سعر الفائدة لهذه السندات 2.75% علماً بأنه قد تمت تغطية الإصدار بنسبة 247%.

## السندات والصكوك قصيرة الأجل التي يصدرها مصرف البحرين المركزي

زيادة الاكتتاب (%)	متوسط السعر (%)	نسبة الفائدة إلى معدل الربح (%)	الاستحقاق (يوم)	القيمة (مليون دينار)	الإصدار	تاريخ الإصدار
229	99.651	1.39	91	70	Treasury Bills No. 1894	5 يناير 2022
628	-	1.65	182	26	Sukuk Al Ijarah No. 197	6 يناير 2022
189	-	1.39	91	43	Sukuk Al Salam No. 249	12 يناير 2022
200	99.660	1.35	91	70	Treasury Bills No. 1895	19 يناير 2022
164	98.242	1.77	365	100	Treasury Bills No. 89	20 يناير 2022
185	99.665	1.33	91	70	Treasury Bills No. 1896	26 يناير 2022
233	99.236	1.52	182	35	Treasury Bills No. 1897	30 يناير 2022
116	99.670	1.31	91	70	Treasury Bills No. 1898	2 فبراير 2022
393	-	1.52	182	26	Sukuk Al Ijarah No. 198	3 فبراير 2022
114	99.660	1.35	91	70	Treasury Bills No. 1899	9 فبراير 2022
158	-	1.35	91	43	Sukuk Al Salam No. 250	16 فبراير 2022
114	99.629	1.47	91	70	Treasury Bills No. 1900	23 فبراير 2022
101	97.749	2.28	365	100	Treasury Bills No. 90	24 فبراير 2022
100	99.021	1.96	182	35	Treasury Bills No. 1901	27 فبراير 2022
110	99.595	1.61	91	70	Treasury Bills No. 1902	2 مارس 2022
200	99.597	1.60	91	70	Treasury Bills No. 1903	9 مارس 2022
366	-	1.96	182	26	Sukuk Al Ijarah No. 199	10 مارس 2022
180	-	1.60	91	43	Sukuk Al Salam No. 251	16 مارس 2022
289	-	4.20	1,095	150	Development Bond No. 28	17 مارس 2022
225	99.598	1.60	91	70	Treasury Bills No. 1904	23 مارس 2022
100	97.252	2.79	365	100	Treasury Bills No. 91	24 مارس 2022
120	98.833	2.34	182	35	Treasury Bills No. 1905	27 مارس 2022
127	99.499	1.99	91	70	Treasury Bills No. 1906	30 مارس 2022

ومن جانب آخر، بلغ عدد عمليات نقاط البيع والتجارة الإلكترونية 37.9 مليون دينار بحريني خلال الربع الأول من العام 2022، بزيادة وقدرها 41.4%. وبلغت قيمة هذه العمليات 904.2 مليون دينار بحريني، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 30.5% على أساس سنوي. ومن جهة أخرى، تضاعف عدد المعاملات على نظام فوري لتحويل الأموال الإلكتروني بنسبة 16.1% على أساس سنوي لتبلغ عدد التحويلات 2.7 مليون معاملة وارتفعت قيمتها الإجمالية بنسبة 20.1% على أساس سنوي لتصل إلى 4.4 مليار دينار بحريني.

## سوق العمل

وفقاً للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي للربع الأول من العام 2022، ارتفع إجمالي أعداد العاملين البحرينيين بنسبة 1.2% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021 ليصل عددهم إلى 147,579 عامل، مدعوماً بارتفاع أعداد البحرينيين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 1.5% على أساس فصلي ليصل إجمالي العاملين إلى 98,428 بحريني، ونسبة نمو فصلي بلغت 0.5% في القطاع العام ليصل عددهم إلى 49,151 بحريني، وارتفع كذلك متوسط راتب البحرينيين الشهري للعاملين في القطاع الخاص بنهاية الربع الأول من العام 2022 بنسبة 2.9% على أساس فصلي وبلغ 779 دينار بحريني، فيما انخفضت رواتب العاملين في القطاع العام بنسبة 0.1% مقارنة بالربع الرابع من العام 2021 ليصل متوسط الراتب الشهري 866 دينار بحريني. ومن جهة أخرى بلغ عدد العاملين غير البحرينيين 435,443 عاملاً محققاً ارتفاعاً بنسبة 3.8% على أساس فصلي، كما ارتفع متوسط أجرهم الشهري بنسبة 0.4% ليصل إلى 264 دينار بحريني.

استمر البرنامج الوطني للتوظيف بنسخته الثانية في تعزيز الجهود الوطنية المشتركة وخلق فرص واعدة لجعل المواطن البحريني الخيار الأول في سوق العمل، حيث يعد ذلك من ضمن الأولويات الخمس لخطة التعافي الاقتصادي لمملكة البحرين. وتجاوز العدد الإجمالي للبحرنيين الذين تم توظيفهم ضمن البرنامج الوطني للتوظيف 10 آلاف بحريني، مشكلاً 50% من العدد المقرر توظيفه ضمن البرنامج وهو 20 ألف مواطن بحريني.

## التغير السنوي في أعداد المسجلين حسب الفئة (%)



المصدر: الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي

## تنافسية مملكة البحرين على المستوى العالمي

حققت مملكة البحرين المرتبة الأولى عربياً للعام الثاني على التوالي في تقرير السعادة العالمي 2022 الصادر عن شبكة حلول التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وقد تحسن تصنيف المملكة بواقع مرتبة واحدة لتحل في المركز 21 عالمياً من أصل 146 دولة. يقيّم تقرير السعادة العالمي مدى سعادة المواطنين بناءً على نتائج استطلاعات الرأي التي تجريها مؤسسة غالوب. ويبن التقرير تحسن المملكة في مؤشر حرية اتخاذ خيارات الحياة بواقع أربع مراتب لتحل المركز 12 عالمياً.

وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2022 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2021 على الصعيد العالمي انتعاشاً بنسبة 64% لتعود إلى مستويات ما قبل الجائحة. كما وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مملكة البحرين بنسبة 73% لتصل إلى 1,766 مليون دولار أمريكي في عام 2021 من 1,021 مليون دولار أمريكي في عام 2020. وعليه، فقد بلغ حجم الاستثمارات المباشرة التراكمية الواردة إلى المملكة 33,471 مليون دولار أمريكي في 2021، ما يعادل 86.1% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وهي النسبة الأعلى من بين دول مجلس التعاون الخليجي.

تم إدراج مملكة البحرين للمرة الأولى ضمن الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2022 الصادر عن مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD. ويقوم الكتاب الدول حسب قدرتها على إدارة مواردها لتحقيق النمو والازدهار. جاءت مملكة البحرين في المركز 30 من أصل 63 دولة، وقد حققت المرتبة الأولى عالمياً في سبعة مؤشرات منها المعدل السنوي لتضخم أسعار المستهلك، ومعدل الضرائب على الشركات، وغياب جرائم القتل المتعمد. كما وقد تم تصنيف المملكة من ضمن أفضل عشرة دول عالمياً في 56 مؤشر منها نسبة النساء في المناصب الإدارية، ومهارة القوى العاملة، والترابط الاجتماعي.

جاءت مملكة البحرين في المرتبة 57 عالمياً من أصل 117 دولة في مؤشر تنمية السفر والسياحة 2021 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. ويقيس هذا المؤشر العوامل التي تساهم في تطوير قطاع السفر والسياحة. حققت مملكة البحرين أداءً متميزاً ضمن ركيزة "بيئة العمل" حيث أحرزت المركز 12 عالمياً مسجلة تحسناً بواقع 8 مراكز عالمياً ضمن هذه الركيزة. وعلى مستوى المؤشرات الفرعية، فقد تبوّأت المملكة المرتبة الأولى عالمياً في الانفتاح المالي، وانخفاض مستويات العنف المنظم، وتغطية شبكة الجيل الثالث، وارتكاز الاهتمام في الوجهات الطبيعية. كما تجدر الإشارة إلى تحقيق المملكة المرتبة الأولى عربياً ضمن ركيزة "البنية التحتية للموانئ".

أما في مؤشر الأداء البيئي 2022 التابع لجامعة بيل وجامعة كولمبيا، فقد تبوّأت مملكة البحرين المركز الأول عالمياً بين 180 دولة في مجال خدمات النظام البيئي والذي يركز على أهمية وجود الخدمات التي توفرها الأنظمة البيئية للإنسان والبيئة بشكل عام. ويقيّم هذا المؤشر الأداء البيئي لـ 180 دولة ضمن ثلاث محاور: أداء التغيير المناخي، والصحة البيئية، وحيوية النظام البيئي.

تحسنت مملكة البحرين بواقع مرتبتين لتحل في المركز 64 عالمياً من أصل 100 دولة في مؤشر بيئة الأعمال الناشئة لعام 2022 الصادر عن ستارت أب بليتك والذي يقيس البيئات المساهمة للأعمال الناشئة في 1000 مدينة و100 دولة. وقد تقدم أداء المملكة على صعيد دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحل في المركز الثالث، كما وحافظت على مركزها الثاني بين دول مجلس التعاون الخليجي. وقد حققت المنامة المرتبة 329 من أصل 1000 على

صعيد المدن وهو ما يعد تحسن بواقع 8 مراتب، حيث يضع ذلك المنامة في المرتبة العاشرة من بين مدن الشرق الأوسط .

جاءت مملكة البحرين في المرتبة 6 عالمياً من أصل 81 دولة في تقرير أحوال الاقتصاد الإسلامي العالمي لعام 2022 الصادر عن دينار ستاندرد وسلام غيتواي والذي يقيّم الدول بناءً على الإمكانيات المتوافرة لتحفيز أنشطة العمل في الاقتصاد الإسلامي. كما وقد حققت المملكة المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر التمويل الإسلامي .

يقيس مؤشر أداء الموانئ لعام 2021 الصادر عن البنك الدولي وستاندرد أند بورز 370 ميناء حول العالم بناءً على الوقت المستغرق للبواخر لإكمال الأعمال اللازمة خلال فترة تواجدها في الميناء. وفي هذا السياق، أحرز ميناء خليفة بن سلمان المركز 62 عالمياً من أصل 370 ميناءً، وهو ما يعد تحسن بواقع 100 مرتبة.

## قائمة المصطلحات

المصطلح	التوضيح
معدل النمو الحقيقي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتم تحييد أثر إلغاء أثر التغير في الأسعار بين السنة الجارية وسنة الأساس.
معدل النمو الاسمي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والذي يتأثر بالتغير في كل من الأسعار وكميات الإنتاج.
الناتج المحلي الإجمالي	القيمة الإجمالية للسلع والخدمات المنتجة داخل الدولة، أي إجمالي الإنتاج ناقصاً المواد الخام والسلع والخدمات الأخرى التي تم استخدامها كاستهلاك وسيط أثناء عملية الإنتاج خلال فترة محددة، عادة ما يكون الناتج المحلي الإجمالي سنوياً (و/أو) فصلياً.
النفط الخام والغاز	يتضمن نشاط استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.
الصناعات التحويلية	يشمل وحدات تعمل في التحويل الطبيعي أو الكيميائي للمواد أو الجواهر أو المكونات إلى منتجات جديدة، مثل المعامل أو المصانع أو المطاحن وغيرها. ومن أمثلة الصناعات التحويلية: صنع المنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات التبغ وكذلك صنع المنسوجات والخشب وصنع الورق والمنتجات النفطية المكررة والمواد الكيميائية والمعادن اللافلزية وصنع الأثاث وغيرها
البناء والتشييد	يشمل الإنشاءات العامة -المباني السكنية وغير السكنية وإنشاء ورصف الطرق- والإنشاءات التجارية الخاصة للمباني والهندسة المدنية، وتركيب المباني وتشطيبها، وهذا القسم يشمل الأعمال الجديدة، وأعمال الإصلاح، والإضافات والتعديلات، فضلاً عن الإنشاءات ذات الطبيعة المؤقتة.
التجارة	يشمل بيع أي نوع من السلع (البيع دون إجراء أية عمليات تحويل) بالجملة والتجزئة، وتقديم الخدمات المرتبطة ببيع السلع
الفنادق والمطاعم	يشمل وحدات توفر للعملاء الإقامة قصيرة الأجل و/أو تقوم بتحضير الوجبات والوجبات الخفيفة والمشروبات للاستهلاك الفوري.
المواصلات والاتصالات	يشمل قطاع المواصلات الأنشطة المتصلة بتوفير نقل الركاب أو البضائع، سواء كان محدد المواعيد أو لم يكن، عن طريق خطوط الأنابيب أو البر أو البحر أو الجو، بالإضافة إلى تأجير معدات النقل التي يعمل عليها سائق أو عامل تشغيل. كما يشمل القطاع على الأنشطة البريادية والتخزين وأنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية.
الخدمات الاجتماعية والشخصية	يشمل الخدمات التي تقدمها مؤسسات تجارية ووحدات حكومية إلى الأفراد وإلى مؤسسات تجارية أخرى أو إلى المجتمع ككل، مثل الخدمات التعليمية الخاصة والخدمات الصحية الخاصة والخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى: وكالتي تتضمن أنشطة الإبداع والفنون، والتسليّة والأنشطة الرياضية والترفيهية، وأنشطة إصلاح الحواسيب، والسلع الشخصية والمنزلية وغيرها.
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	يشمل الأنشطة العقارية كإجراء وتأجير العقارات وتلك التي ترتبط بالأعمال التجارية، والتي يمكن القيام بها لصالح الأسر الخاصة، مثل تأجير السلع الشخصية والمنزلية، وأنشطة قواعد البيانات، والأنشطة القانونية وأنشطة المحاسبة، وأعمال الديكور الداخلي، وأنشطة التصوير الفوتوغرافي وغيرها.
المشروعات المالية	يشمل وحدات تقوم أساساً بإجراء معاملات مالية، أي معاملات تتعلق بإيجاد أصول مالية أو بتسييلها أو بتغيير ملكيتها، كما يشمل التأمين وتوفير الاعتمادات للمعايشات التقاعدية والأنشطة التي تسهل التعاملات المالية، وغيرها.
الخدمات الحكومية	وتشمل كافة الوزارات والهيئات المدرجة في ميزانية الدولة والميزانيات الملحقة والمستقلة والحساب الختامي هو المصدر الأساسي للبيانات، والتي تعمل في مجال الإدارة، وحفظ الأمن العام، وتقديم الخدمات التعليمية والثقافية والترفيهية والإنمائية، وغيرها من الخدمات الجماعية التي تهدف إلى تنمية المجتمع.

## حقوق النشر والطبع

حقوق النشر محفوظة لدى وزارة المالية والاقتصاد الوطني – البحرين- © 2022

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز بدون إذن مسبق من وزارة المالية والاقتصاد الوطني- البحرين استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو نقله بأي شكل من الأشكال أو بأي طريقة، سواءً كان ذلك بصورة إلكترونية أو تصويرية أو غير ذلك من الصور.

## للتواصل

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

[EconomicQuarterly@mofne.gov.bh](mailto:EconomicQuarterly@mofne.gov.bh)